بلغتموهم امانيهم، وسهلتم لهم التكاثر في بلادكم. فلا تشتروا عبوديتكم، ولا تقلدوا خصومكم سيوفاً يحزون بها اعناقكم»(٢٨).

وفيما نصار يحذر من مغبة الامور، وينتقد محاباة بريطانيا، تنشط الوفود الفلسطينية في زيارة لندن، كما تنشط الوفود الانكليزية في زيارة فلسطين ولكن دون طائل. «لقد قابلت فلسطين المظلومة في عقر دارها ثلاثة من وزراء المستعمرات هم اللورد ملز والمستر تشرشل والمستر امري... وبسطت لهم طلامتها فماذا كانت النتيجة؟ لقد اوفدنا الوفود الواحد تلو الاخر، وملأنا الدنيا ضجيجاً وخطباً، وكتبنا، فماذا اجدى كل هذا؟»(٢٨).

ويعود نصار مبدياً تشاؤمه من بريطانيا ومن مواقفها بكافة احزابها، ويوجه لومه الى الزعامة الفلسطينية المتخاذلة التي تراوغ ولا تعتمد الحزم: «لم نكن نتوقع من الوزير امري، ولامن حكومة لندن، التي لم يخرج محافظوها على عمالها ولم يخالف احرارها سواهم، ان ينصفونا، ويزيلوا عنا هذا الكابوس المخيف. فالحكومات لا تعرف رأينا اذا كان ذلك الرأي لم يقرن بالحزم والعزم»(٢٩). ثم ينتقد نصار زعماء عصره: «لقد استسلمنا الى الاقدار، وسلمنا قيادتنا الى من لا يحسنون التصرف في مقدرات الامة... الزعامة الحقيقية لا تكون بالجعجعة الفارغة والكلام المزوق، وشأن فلسطين تنوء معه الراسيات»(٣٠).

وفي معرض اليأس من تغيير موقف بريطانيا ازاء الوطن القومي، يعلق صاحب «الكرمل» على خطاب الوزير امري مبدياً قلقه، مستنداً على ان بريطانيا لم تعامل فلسطين كما عوملت العراق وسوريا بموجب المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم(٣١). ويدفعه قلقه المفعم بالتشاؤم للتساؤل: «بم تبرهن بريطانيا على حسن نياتها نحو الاهالي وعن رغبتها ببقاء فلسطين عربية؟ أبتعيينها السير هربرت صموئيل اميراً صهيونياً على الاكثرية العربية الساحقة، ام بسنها قوانين كلها في مصلحة اليهود، او بسماحها بتسمية البلاد «ارض اسرائيل» قبل ان يبلغ ابناء اسرائيل خمسين الفاً من نحو سبعماية الف من العرب سكانها، ام بفتحها باب المهاجرة لليهود على مصراعيه... ام باطالها المصرف الزراعي الذي كانت الحكومة العثمانية قد انشأته، ام باستلام الادارة لمشورة الجمعية الصهيونية، وادخال الوف الصهيونيين الى كل دائرة من دوائر الحكومة؟ ام بارهاقها المكلف العربي على دفع نصف مليون جنيه لمحافظة الامن في فلسطين، والامن في فلسطين بلا صهيونية يحفظ باقل من ثمانين الف جنيه....

«أمن العدل يا جناب الوزير ان ننفق على ادارة تعمل على نزع اوطاننا منا، وعلى حراسة واعاشة من تملكهم اياها؟»(٣٢).

ومع كل ذلك، بقي الوجهاء يأملون خيراً من بريطانيا، لا بسبب غبائهم بل بسبب مصالحهم ونفوذهم، ونرى صاحب «الكرمل» يسخر من الذين املوا خيراً من بلومر ويقول: «ماذا ترجي البلاد وهي تفقد كل يوم فلذة من فلذات ارضها يقتطعها الخصم، فتنفصل عنها انفصالاً لا رجوع بعده، وتغلق محلاً تجارياً فيفتح الخصم عشرات امثاله. ايعيد لنا اللورد بلومر اراضينا واملاكنا؟ ام تنشر الحكومة غداً مشروع قانون بابطال البيوع التي جرت من الوطنيين للاجانب؟ ام انها تؤسس لنا مصارف زراعية وعقارية لتبقي على البقية الباقية من ذلك الدماء الوطني»؟ ويخلص الى القول «كل ذلك لن يكون، وبهذه الاقوال الفارغة لا تدفع الاخطار، وتحفظ الامصار، فذرة عمل خير من قنطار كلام»(٣٣).

وتمضي سياسة بريطانيا في تنفيذ وعد بلفور على حساب اهل فلسطين، وتنتزع بهذه السياسة لقمة العيش من فم المزارع. «نحن من المعجبين باخلاق المندوب السامي الرقيقة، ولكننا لا نعتقد ان المندوب نفسه يرضى بان نقول له انه لم يحترم امال امته اليهودية، وانه لم يضع القيود والاغلال في اعناقنا بسن تلك القوانين التي كادت تشل المزارع وتقضي على آماله واعماله»(٣٤).